S/PV.9586

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9586**

الاثنين، 25 آذار/مارس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا كاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد جانغ جون
	غيانا	السيدة رودريكيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-07914 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/25.

الإعراب عن المواساة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في بداية الجلسة، أود، بناء على طلب وفد الاتحاد الروسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أن أطلب إلى جميع الحاضرين الوقوف الآن والتزام الصمت لمدة دقيقة لتقديم تعازيهم والإعراب عن مواساتهم لحكومة وشعب روسيا في ذكرى ضحايا العمل الإرهابي الشنيع والجبان. في قاعة للحفلات الموسيقية، في منطقة موسكو بالاتحاد الروسي، في يوم 22 آذار/مارس.

أدعو الآن الجميع إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل واليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/254، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إكوادور والجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسويسرا وسيراليون وغيانا ومالطة وموزامبيق واليابان.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار هذا (S/2024/254) بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن (E10)، وهم إكوادور والجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسويسرا وسيراليون وغيانا ومالطة واليابان وبلدي موزامبيق.

نود أن نشيد برئاسة اليابان على عقد هذه الجلسة بغية البت في مشروع القرار المهم هذا بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونعرب عن تقديرنا العميق لجميع أعضاء المجلس على جهودهم وإسهامهم بشأن مشروع القرار هذا وبهدف إنهاء الحالة الكارثية في قطاع غزة.

إن الحالة في غزة تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي بأسره. الواقع أن تصعيد الصراع في قطاع غزة وعواقبه الكارثية يشكلان تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، شعرت مجموعة الأعضاء العشرة المنتخبين بأنها ملزمة بتقديم مشروع القرار إلى المجلس. إن أعضاء المجلس الـ 15، فرادى وبشكل جماعي، مكلفون بولاية بموجب ميثاق الأمم المتحدة للعمل من أجل صون السلم والأمن الدوليين، ولما يتخذون من إجراءات تأثير على المجتمع الدولي بأسره. هذا هو الاقتناع القوي الذي أدى إلى صياغة النص الذي ننظر فيه هذا الصباح.

وقد أجمع المجلس باستمرار في اتفاقه على التزام أطراف الصراع باحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لطالما أيد الأعضاء العشرة المنتخبون الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة كخطوة أساسية. ولهذا السبب، واحتراما لشهر رمضان المبارك، قدمنا مشروع القرار الحالي الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال هذا الشهر المعظم، مما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. وفي الوقت نفسه، يطالب مشروع القرار بالإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن جميع الرهائن ويشدد على

وجوب السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بغية تلبية احتياجاتهم الطبية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية. وهو ما كان ضمن مطالبنا الرئيسية لأسابيع. ويطالب مشروع القرار أيضا بامتثال الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، كما قلنا سابقا بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشدد مشروع القرار أيضا على ضرورة تقيد الأطراف بالقرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس، بما في ذلك القراران 2712 (2023) و 2720 (2023).

واعتمد الأعضاء العشرة المنتخبون نهجا تشاوريا أثناء عملية التفاوض بشأن هذا النص. وقد تشاورنا على نطاق واسع وبحسن نية مع جميع أعضاء المجلس بطريقة صريحة ومنفتحة ومرنة بهدف التوصل إلى نص يعالج الحالة في غزة. ولا شك أن اعتماد مشروع القرار الحالي سيكون خطوة هامة أخرى يمكن للمجلس أن يستفيد منها لمعالجة الأزمة في غزة معالجة شاملة. ونظرا للطابع الملح للغاية للحالة، ندعو جميع أعضاء المجلس بلا استثناء إلى التصويت مؤيدين لمشروع القرار. وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمشروع القرار، من الضروري أيضا أن نواصل العمل من أجل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار وسلام دائم في المنطقة.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن ذهولنا الشديد وخيبة أملنا إزاء الطريقة التي أُنجز بها العمل بشأن مشروع القرار S/2024/254 خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية. فقبل أكثر من ساعة بقليل من موعد الجلسة، علمنا بالاستعاضة عن كلمة "دائم" في الفقرة 1 من المنطوق المتعلقة بوقف إطلاق النار بصياغة أضعف. وهذا أمر غير مقبول. لقد تلقينا جميعا تعليمات بالتصويت على النص الذي تضمن كلمة "دائم" ونعتقد أن هذا الأمر يتسم بأهمية أساسية. وتترك الصياغة البديلة المجال واسعا جدا للتأويل، مما قد يسمح لإسرائيل باستئناف عملياتها العسكرية في قطاع غزة في أي وقت بعد انتهاء وقف إطلاق النار الذي نأمل أن يتحقق اليوم.

وتفاديا لهذا السيناريو، نود أن نجري تعديلا شفويا على النص ونعيد إدراج كلمة "دائم" في الفقرة 1 من المنطوق لتعود الفقرة إلى صيغتها المقترحة في البداية على النحو التالي:

(تكلم بالإنكليزية)

"يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان تحترمه جميع الأطراف بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، ويطالب أيضا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وكذلك بكفالة وصول المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الطبية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية، ويطالب كذلك بأن تمتثل الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بجميع الأشخاص الذين تحتجزهم".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على أعضاء المجلس تعديل شفوي مقترح قدمه الاتحاد الروسي لنص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2024/254، الذي قدمته إكوادور والجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسويسرا وسيراليون وغيانا ومالطة وموزامبيق واليابان.

تنص المادة 36 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، في جملة أمور، على ما يلي:

"إذا كان التعديل يضيف إلى نص اقتراح أو مشروع قرار أو يحذف منه، فإن ذلك التعديل يُطرح أولا للتصويت."

بناء على ذلك، أعتزم طرح التعديل الشفوي المقترح للتصويت عليه أولا.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الجزائر، الصين

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، اليابان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل التعديل الشفوي المقترح على 3 أصوات مؤيدة، مقابل صوت واحد معارض وامتناع 11 عضوا عن التصويت. لم يُعتمد التعديل الشفوي المقترح لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، اليابان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 14 صوتا مؤيدا، ولم يعارضه أحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2728 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بن جامع (الجزائر): أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على المرونة والعمل البناء الذي مكننا اليوم من اتخاذ قرار طال انتظاره (القرار 2728 (2024))، قرار يطلب وقف إطلاق النار في غزة فورا من أجل وضع حد للمجازر التي لا تزال للأسف مستمرة منذ أكثر من خمسة أشهر.

خمسة أشهر، ذاق خلالها الشعب الفلسطيني كل أشكال العذاب وكل أشكال المعاناة. لقد استمر حمام الدم طويلا وبأشكال بشعة. وأصبح من الواجب وضع حد له قبل فوات الأوان.

أخيرا، يرتقي مجلس الأمن لحجم المسؤوليات التي تقع عليه، باعتباره المسؤول الأول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ويستجيب لمطالب الشعوب والمجموعة الدولية، كما دعا بها مرارا وتكرارا السيد الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي نجدد له الدعم. على موقفه النبيل ومناصرته للحق، وهذا رغم الحملات المغرضة التي يتعرض لها.

عند التصويت على مشروع القرار S/2024/173، الذي تقدمت به الجزائر الشهر الماضي، وعدنا بأننا لن نكل ولن نمل حتى يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته كاملة غير منقوصة. ووعدنا بأننا سنعود لنقرع مجددا أبواب مجلس الأمن، وها نحن قد عدنا اليوم، مع جميع الدول الأعضاء المنتخبة في المجلس، في رسالة واضحة إلى الشعب الفلسطيني مفادها أن المجموعة الدولية بمختلف أطيافها تشعر بآلامكم ولم تتخل عنكم.

إن اعتماد قرار اليوم ٢٧٢٨ (٢٠٢٤) ما هو إلا بداية نحو تحقيق آمال الشعب الفلسطيني. ونتطلع إلى التزام المحتل الإسرائيلي بهذا القرار وأن يتوقف القتل فورا ومن دون شروط، وترفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني. ومجلس الأمن من واجبه أن يسهر على ضمان تنفيذ أحكام هذا القرار.

وفي الختام، أؤكد أن الجزائر ستعود قريبا لتخاطب مجلس الأمن مرة أخرى، في ظل توجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حتى تكون دولة فلسطين في مكانها الطبيعي دولة عضو كاملة العضوية وذات سيادة في الأمم المتحدة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بأن أعرب عن أحر التعازي لأسر وأحباء ضحايا الهجوم الإرهابي الذي استهدف موسكو الأسبوع الماضي. نحن ندين الإرهاب بكافة أشكاله ونقف متضامنين مع الشعب الروسي في مصابه وخسارة الأرواح في هذا الهجوم المروع.

صوت المجلس اليوم لدعم الجهود الدبلوماسية المتواصلة التي تقودها الولايات المتحدة وقطر ومصر من أجل تحقيق وقف

فوري ومستدام لإطلاق نار وضمان الإفراج الفوري عن كافة الرهائن والمساعدة في التخفيف من المعاناة الهائلة التي يكابدها المدنيون الفلسطينيون في غزة، والذين تمس حاجتهم إلى الحماية والمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة. تدعم الولايات المتحدة هذه الأهداف الحاسمة الأهمية بشكل كامل. وهي في الواقع كانت أساس مشروع القرار S/2024/239، الذي تقدمنا به الأسبوع الماضي والذي استخدمت روسيا والصين حق النقض ضده.

ولكن يا حضرات الزملاء، ليس دعم الولايات المتحدة لهذه الأهداف بالخطابة فحسب، إذ نعمل على مدار الساعة لتحقيقها، ميدانيا، من خلال الدبلوماسية، لأننا نعلم أنه لا يمكننا دفع هذه الخطة قدما إلا من خلال الدبلوماسية. نحن نقترب من إبرام صفقة بشأن وقف إطلاق نار فوري مع الإفراج عن جميع الرهائن، ولكن ذلك لم يتحقق بعد.

والآن، لنكن واضحين، كان من الممكن أن يتحقق وقف إطلاق النار منذ أشهر لو كانت حركة حماس مستعدة للإفراج عن الرهائن. لكن حماس بدلا من ذلك تواصل عرقلة مسار السلام، ووضع العوائق، والاختباء في الأنفاق تحت مدن غزة وتحت البنية التحتية المدنية، والتخفي بين السكان المدنيين.

لذا، أطلب اليوم من أعضاء المجلس والدول الأعضاء في مختلف أنحاء العالم: ارفعوا أصواتكم وطالبوا حماس بكل وضوح بقبول الاتفاق المطروح.

الآن، وأتمنى أن أكون مخطئة – أتمنى ذلك فعلا – ولكنني لا أتوقع أن تقوم روسيا والصين بذلك، خاصة بالنظر إلى أنهما لم تقوما بعد بإدانة هجمات حماس الإرهابية التي وقعت يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لقد استخدمت روسيا والصين في الأسبوع الماضي تحديدا حق النقض ضد مشروع القرار S/2024/239 الذي يدين هذا الهجوم المروع، وهو مشروع قرار أيدته الغالبية العظمى من أعضاء المجلس. لقد أثبتتا مرارا وتكرارا أنهما غير مهتمتين حقا بتعزيز سلام مستدام من خلال الجهود الدبلوماسية وليستا، رغم كل ما تتشدقان به من خطاب، مهتمتين بتقديم أي مساهمات مجدية في الجهود الإنسانية. بل تستخدمان هذا النزاع المدمر كهراوة سياسية لمحاولة شق صف هذا المجلس في وقت نحتاج فيه إلى أن نتحد. إنه لأمر يدعو فعلا إلى السخرية، ويجب أن ندرك جميعنا حقيقة الأمور.

نحن نقدر رغبة أعضاء هذا المجلس استخدام بعض تنقيحاتنا وتحسين القرار ٢٧٢٨ (٢٠٢٤). لكن تم مع ذلك تجاهل بعض التعديلات الرئيسية، بما في ذلك طلبنا إضافة إدانة حماس. ونحن لم نتفق مع كافة النقاط الواردة في هذا القرار. ولهذا لم نتمكن من التصويت بنعم للأسف.

ولكن كما سبق وقلت، نحن نؤيد بشكل كامل بعض الأهداف الحاسمة في هذا القرار غير الملزم. ونعتقد أنه كان من المهم أن يجاهر المجلس ويوضح أن أي وقف لإطلاق النار يجب أن يتزامن مع إطلاق سراح كافة الرهائن. وكما سبق وقلت، يظل إطلاق سراح كافة الرهائن السبيل الوحيد نحو إنهاء دائم لهذا النزاع.

وبشكل حاسم، من شأن وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن إتاحة دخول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة في وقت يلوح فيه شبح المجاعة في الأفق، وتوفير فرصة للعمل نحو وقف مستدام للأعمال القتالية؛ ونحو مستقبل لا تستطيع فيه حماس تهديد إسرائيل بعد الآن ولا تتكرر فيه أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولا تسيطر فيه حماس على غزة وتستخدم المدنيين كدروع، ونحو مستقبل يعيش فيه الفلسطينيون والإسرائيليون جنبا إلى جنب في سلام، وفي كنف دولتين ديمقراطيتين خاصتين بهما. هنالك شيء لن يحدث أبدا مع حماس – وهي منظمة إرهابية مكرسة لتدمير إسرائيل وقتل اليهود ومنظمة إرهابية تواصل هذه الهيئة في عدم إدانتها – أن تسيطر على غزة.

إننا نجتمع خلال شهر رمضان المبارك. وينبغي أن يكون ذلك موسم سلام للمجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم، تماما كما كان ينبغي أن يكون يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سيمحات توراه، يوما سلام للمجتمعات اليهودية. ويعترف القرار بحق بأنه يجب علينا، خلال شهر رمضان، أن نجدد التزامنا بالسلام. ويمكن لحماس أن

تفعل ذلك بقبول الصفقة المطروحة على الطاولة. ويمكن أن يبدأ وقف إطلاق النار فورا بإطلاق سراح الرهينة الأول. وهكذا، يجب أن نضغط على حماس للقيام بذلك. وذلك هو السبيل الوحيد لضمان وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن، كما طالبنا جميعا اليوم. وذلك ما يعنيه القرار، يجب أن يأتي وقف إطلاق النار أيا كانت المدة مع إطلاق سراح الرهائن. ذلك هو السبيل الوحيد.

السيد زبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم يوم هام. وقبل كل شيء، نأمل أن يكون ذلك إيذانا بيوم هام لشعوب الشرق الأوسط، يوم يساعد على إسكات البنادق ووقف القتل وتحرير الرهائن وإحلال بعض الهدوء في سماء غزة وتطهيرها واليوم الذي يمثل بداية نهاية آلام ومعاناة المدنيين. إنه يوم مهم للأعضاء المنتخبين. فقد وجدنا صوتنا، صوت قوة توحيدية، داخل المجلس. وهذا هو علة وجودنا في المجلس. لقد أظهرنا قيادة من أجل السلام. وهو يوم طيب للمجلس بأسره ونحن نوائم جهودنا وقراراتنا مع النداءات القادمة من الجمعية العامة والأمين العام، ومن المنظمات الإنسانية ومن الرأي العام العالمي. وقد أثبتنا أنه بإمكاننا أن نجد الوحدة من أجل السلام – وهي خطوة صغيرة في إعادة بناء الثقة في المجلس. وقرار اليوم (القرار 2728 (2024)) ليس سوى البداية. وسنحتاج إلى المزيد من تلك الوحدة من أجل غزة وكذلك من أجل العديد من النزاعات الأخرى، وسلوفينيا مستعدة.

ولست بحاجة إلى ذلك، ولكني أود أن أشكر زملائي، الأعضاء المنتخبين، ونحن نمضي في العملية معا. هذا هو الشهر الثالث لسلوفينيا في المجلس، ونتطلع إلى المزيد من المشاريع المشتركة معا بحثا عن السلام. وأود أن أشكر الأعضاء الدائمين على إتاحة الفرصة لنا، وعلى ثقتهم في سلطة ال 10 المنتخبين، وعلى صبرهم أثناء المفاوضات. لقد قدمنا أقوى إشارة حتى الآن: نطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. إنها دعوة كنا جميعا في أمس الحاجة إلى سماعها من المجلس.

إن القرار القصير والمركز إشارة أكيدة من المجلس على أن الصراع يجب أن يتوقف. فهو يوفر فرصة للسلام للفلسطينيين وفرصة لمواصلة الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك جهود مصر وقطر والولايات المتحدة. ونعرب عن تقديرنا لالتزام الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة في الميدان ومنسقي الشؤون الإنسانية، ولقيادة مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والصحية، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ونذكر بالطابع الملزم لقرارات مجلس الأمن وندعو إلى التنفيذ السريع لهذا القرار الواضح، ولا سيما فيما يتعلق بوقف إطلاق النار والإفراج غير المشروط عن الرهائن والحاجة الملحة إلى توسيع نطاق تدفق المعونة الإنسانية. كما نكرر دعوتنا إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، احتراما كاملا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن اتخاذ القرار الذي اقترحه اليوم أعضاء مجلس الأمن المنتخبون (E10)، بما في ذلك جمهورية كوريا (القرار 2728 (2024))، له معنى تاريخي من حيث أنه أول قرار يتخذه المجلس يطالب بوقف إطلاق النار في غزة، بعد محاولات عديدة من المجلس ونداءات مستمرة من الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره، في خضم ارتفاع عدد القتلى. وما يكتسي أهمية كذلك أنه أول مشروع قرار تقدمه مجموعة ال 10 ويتخذ بشأن بند إقليمي في جدول أعمال مجلس الأمن.

وتعرب جمهورية كوريا، بوصفها واحدة من مجموعة ال 10، عن سرورها لاتخاذ القرار اليوم، وتثني على الجهود المتفانية لجميع الزملاء في مجموعة ال 10، بما في ذلك موزامبيق، منسقة مجموعة ال 10، والجزائر، التي تمثل وجهات نظر العالم العربي، واليابان، رئيسة المجلس، في عملية صياغة القرار والتفاوض بشأنه.

وبالإضافة إلى ذلك، نقدر تعاون الأعضاء الخمسة الدائمين، ولا سيما الولايات المتحدة على تنسيقها الصادق وإلى أقصى حد مع مجموعة ال 10 بروح التوافق.

ولكي يكون لقرار اليوم أهمية ملموسة تتجاوز السياسة الداخلية لمجلس الأمن، يجب أن يكون له تأثير ملموس على الحالة في قطاع غزة بإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية.

ويجب أن تكون الحالة على الأرض في غزة مختلفة قبل القرار وبعده. ولن يكون ذلك ممكنا إلا عندما تحترم كل من إسرائيل وحماس القرار وتنفذانه بأمانة. وعلى الرغم من أن القرار ليس قسريا صراحة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يجب على أطراف الصراع أن تضع في اعتبارها أن القرار يعبر عن توافق آراء المجتمع الدولي، وهو قرار تم التوصل إليه من خلال مناقشة نشطة في مجلس الأمن والجمعية العامة لأكثر من خمسة أشهر.

وأهم شيء هو تنفيذ وقف إطلاق النار الذي يبدأ الآن، على النحو المحدد في القرار. فيجب أن يتوقف العنف وإطلاق النار فورا. ويجب إعادة الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات إلى أسرهم على الفور. ولا بد من إزالة الحواجز التي تعترض تقديم المساعدة الإنسانية. كما يجب على المجتمع الدولي بأسره أن يتعاون بنشاط لإنقاذ أرواح المدنيين والتغلب على انعدام الأمن الغذائي الحاد من خلال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع واستعادة النظام العام الأساسي وتحسين الخدمات العامة الأساسية في غزة، بما في ذلك الصحة والصرف الصحي. واستنادا إلى تلك الإنجازات، يجب أن تبدأ الاستعدادات لمضاعفة الحوار السياسي والدبلوماسي لحل القضية الفلسطينية في الأجل الطويل، خطوة بخطوة. وسيتعين على جميع الأطراف أن تأخذ خطوة إلى الوراء وتستجيب للنداء العالمي للمشاركة في قضية استعادة السلام والإنسانية.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن تعازينا للاتحاد الروسي على الهجوم الإرهابي الفظيع الذي وقع الأسبوع الماضي. إننا ندين كل الإرهاب بجميع أشكاله.

لقد كانت مالطة فخورة بالمشاركة في صياغة القرار الذي اتخذناه للتو (القرار 2728 (2024)) الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار في شهر رمضان، مؤديا إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. وبهذا القرار، يكون مجلس الأمن قد تحدث بوضوح عن الحاجة الماسة والملحة إلى وقف القتال. وهذا أمر بالغ الأهمية للتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية في غزة. ويجب الآن أن تنفذ جميع الأطراف القرار على الفور وبدون شروط. ويجب أن يتوقف القتال من دون مزيد من التأخير. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن بأمان.

وبهذه المناسبة، نعرب أيضاً عن تقديرنا ودعمنا للمفاوضات الجارية بوساطة مصر وقطر والولايات المتحدة. ونأمل مخلصين أن تؤدي هذه الجهود الدبلوماسية إلى نتائج ملموسة في الأيام المقبلة.

وفي الوقت نفسه، فإن إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تجنب خطر المجاعة. وثمة حاجة ملحة إلى توسيع نطاق تدفق المساعدة الإنسانية ورفع جميع الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية، على النحو المطلوب في هذا القرار.

ختامًا، يجب أن يقترن وقف إطلاق النار المستدام أيضًا بإلحاح سياسي لبناء أساس دائم للسلام. وتؤكد مالطة من جديد التزامها بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، إسرائيل وفلسطين، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار 2728 (2024) اليوم.

بعد مرور أكثر من خمسة أشهر على بداية الأزمة في غزة، والتي نشبت بسبب الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس، حان الوقت لكي يتصرف مجلس الأمن أخيراً. لقد حان الوقت لإقرار وقف لإطلاق النار. وحان الوقت للمطالبة بإطلاق سراح الرهائن. وحان الوقت للدعوة إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل شامل وتقديم المساعدة على نطاق واسع في الوقت الذي تستعر فيه المجاعة في غزة.

ويبرهن اتخاذ هذا القرار على أن مجلس الأمن لا يزال بإمكانه التصرف عندما يبذل جميع أعضائه الجهد اللازم للاضطلاع بولايتهم. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد شخصيا بالدور الذي قامت به الممثلة

الدائمة للولايات المتحدة. فقد أصبح صمت مجلس الأمن بشأن غزة يصم الآذان. وحان الوقت الآن لكي يسهم المجلس أخيراً في إيجاد حل لهذه الأزمة.

للأسف، لم تنتهِ الأزمة بعد وسيتعين على مجلسنا أن يظل في حالة استنفار وأن يعود فورا إلى العمل. وبعد انتهاء شهر رمضان، الذي ينتهي بعد أسبوعين، سيتعين على المجلس التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وسيتعين عليه العمل من أجل تعافي غزة وتحقيق الاستقرار فيها.

أخيراً، وقبل كل شيء، يتعين على مجلس الأمن أن يعيد العملية السياسية إلى مسارها الصحيح من أجل التوصل إلى حل الدولتين، وهو الحل الوحيد الذي يمكن من خلاله ضمان تحقيق السلام. ولا يمكن للمجلس أن يحل محل الأطراف بالطبع، ولكن دوره سيكون محورياً. وفي هذا الصدد، ستتحمل فرنسا مسؤولياتها وستطرح مبادرة في مجلس الأمن في الأيام المقبلة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): صوتت سويسرا مؤيدة للقرار 2728 (2024) وترحب باعتماد مجلس الأمن له. أخيراً، هناك سبب للأمل.

وينبغي أن يمثل هذا التصويت عودة إلى مزيد من الإنسانية في النزاع الدائر في الشرق الأوسط. ”يجب أن تحدد الكرامة الإنسانية والشهامة هويتنا كمجتمع عالمي“. هذه هي الكلمات التي أكد بها الأمين العام، الذي أود أن أشكره هو وجميع المعنيين بالشأن الإنساني، على تلك الضرورة يوم أمس في معبر رفح.

ويبرهن تصويت اليوم على الأهمية والثقل اللذين يمكن أن يتمتع بهما الأعضاء المنتخبون عندما تعرقل العقبات التي يواجهها المجلس ممارسته لولايته. وقد عملت سويسرا بلا كلل مع جميع أعضاء المجلس، الذين أشكرهم على ذلك، من أجل اتخاذ هذا القرار بروح التضامن والعمل البناء، آخذين بعين الاعتبار الولاية التي عهدت بها إلينا الجمعية العامة عندما انتخبتنا وأولويتنا نحن أنفسنا، ألا وهي حماية المدنيين.

وكان لدينا هدف مشترك واضح: أن نرسل إلى أطراف النزاع طلبا واضحا لا لبس فيه لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار يفضي إلى وقف مستدام لإطلاق النار. وقد حان الوقت لكي يتوصل المجلس في النهاية إلى توافق في الآراء بشأن هذا المطلب.

إن وقف إطلاق النار الفوري خطوة ذات أولوية، ولكنها ليست سوى خطوة أولى، نظراً للحالة الإنسانية الكارثية في غزة. وعلى مدى ستة أشهر تقريبا، ظل المدنيون – وفي مقدمتهم الأطفال ومئات الآلاف من النازحين – فريسة للقصف اليومي حيث يواجهون خطر المجاعة والأوبئة، بدلا من الذهاب إلى المدرسة أو العمل دون مواجهة مخاطر.

ويجب أن يتوقف ذلك فوراً. ويجب أن يساعد تنفيذ هذا القرار على تزويد السكان المدنيين بالمساعدات الإنسانية التي يحتاجون إليها من خلال كل وسيلة ممكنة للوصول إليهم، وكذلك توفير الرعاية الطبية وإصلاح البنية التحتية للقطاع الطبي وتخفيف العبء عن كاهل العاملين في المجال الطبي وتمكينهم من الاضطلاع بمهمتهم بلا مخاطر.

ويطالب القرار أيضا بوضوح بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الذين يجب السماح لهم بالعودة إلى ديارهم سالمين وآمنين، هم وعائلاتهم. لقد كان أسرهم خلال الأعمال الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي أدانتها سويسرا بشدة، انتهاكا للقانون الدولي.

إن النتيجة التي تحققت اليوم هي دعوة واضحة لجميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية والاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولكي يُنفذ القرار الذي اتخذناه من فورنا تنفيذا فعالا، يجب أن يؤدي الوقف الفوري لإطلاق النار إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار دون تأخير. وبالمثل، وبالنظر إلى العواقب الإنسانية الكارثية التي

قد تترتب على عملية واسعة النطاق في رفح على السكان المدنيين والعمليات الإنسانية، يجب تجنب عملية كهذه.

قال الأمين العام أمس عند معبر رفح: "لقد حان الوقت لإسكات البنادق". والأمل هو القدرة على رؤية النور رغم الظلام. وباتخاذ القرار اليوم، حان الوقت أيضا لاستعادة الأمل والعمل معا، بلا كلل، من أجل تحقيق سلام دائم وحل قائم على وجود دولتين، حيث يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا جنبا إلى جنب في سلام وأمن وكرامة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): صوتت الصين مؤيدة للقرار 2728 (2024)، الذي طُرح للتصويت الآن. ونشكر الجزائر وموزامبيق وأعضاء المجلس المنتخبين الآخرين على جهودهم.

وقد صوّت مجلس الأمن يوم الجمعة على مشروع القرار الآخر بشأن الحالة في غزة (S/2024/239)، الذي اقترحته الولايات المتحدة. وصوتت الصين، إلى جانب الجزائر وروسيا، معارضة له (انظر S/PV.9584).

وتُظهر المقارنة بين النصين الاختلافات بينهما. فالنص الحالي لا لبس فيه ويسير في الاتجاه الصحيح، حيث يطالب بوقف فوري لإطلاق النار، في حين أن النص السابق كان مراوغًا وغامضًا. ويطالب النص الحالي بوقف غير مشروط لإطلاق النار، في حين أن النص السابق كان يضع شروطًا مسبقة لوقف إطلاق النار. ويجسد النص الحالي التوقعات العامة للمجتمع الدولي ويحظى بتأييد جماعي من الدول العربية، في حين أن النص السابق رفضته الدول العربية مجتمعة. وتتلخص الاختلافات بين النصين في ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وما إذا كان ينبغي السماح باستمرار العقاب الجماعي لسكان غزة.

وفيما يتعلق بهذه المسألة، فإن الصين، شأنها شأن معظم أعضاء المجتمع الدولي، كانت واضحة جدا منذ البداية. وسواء صوّتنا معارضين للنص يوم الجمعة أو صوتنا مؤيدين له اليوم، فإن تصويتنا كان مبنيًا على موقفنا الثابت ومقترحاتنا التي ظلت دون تغيير. وبعد تكرار استخدام حق النقض ضد إجراءات المجلس، قررت الولايات المتحدة أخيراً التوقف عن عرقلة مطالبة المجلس بوقف فوري لإطلاق النار.

ورغم كل ذلك، ما فتئت الولايات المتحدة تحاول أن تجد شتىأنواع المبررات لتوجيه اتهامات ضد الصين. إن أعين المجتمع الدولي مفتوحة وبصيرة. والاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة لا يمكن الدفاع عنها. بل على العكس من ذلك، فبفضل الصين والبلدان الأخرى المعنية التي تتمسك بالمبادئ والعدالة أجبرنا الولايات المتحدة على إدراك أنها لا تستطيع أن تواصل عرقلة جهود المجلس لاتخاذ خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح. ففي النهاية، ستسود العدالة.

بعد حوالي ستة أشهر على اندلاع النزاع في غزة، لقي أكثر من 32 000 من المدنيين الأبرياء حتفهم. وبالنسبة للذين قضوا نحبهم بالفعل، فإن قرار المجلس اليوم يأتي متأخرا جدا. ولكن بالنسبة لملايين الناس في غزة الذين ما زالوا غارقين في كارثة إنسانية غير مسبوقة، لا يزال من الممكن أن يجلب هذا القرار الأمل الذي طال انتظاره، إذا تم تنفيذه بالكامل وبشكل فعال. فقرارات مجلس الأمن ملزمة. وندعو الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ الإجراءات الواجبة على النحو المطلوب في القرار. ونتوقع من الدولة ذات النفوذ الكبير لدى الطرف المعني أن تضطلع بدور إيجابي، بما في ذلك استخدام جميع الوسائل الضرورية والفعالة المتاحة لها لدعم تنفيذ القرار. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يتوقف إلحاق أي ضرر بالمدنيين على الفور، ويجب وقف الهجوم على غزة فورا. إن وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان ليس سوى الخطوة الأولى التي يجب أن تكون أساسا يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار والعودة المبكرة لسكان غزة الذين أجبروا على الفرار من ديارهم.

وفي الوقت نفسه، يجب على الفور رفع الحصار المفروض على غزة وإزالة الحواجز الاصطناعية التي تحول دون وصول الإمدادات الإنسانية لضمان دخول الإمدادات الإنسانية إلى غزة بكميات كافية ووصولها بسرعة إلى المحتاجين بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب. نحن نقدر جهود الأمين العام غوتيريش والوكالات الإنسانية. ويجب

على إسرائيل أن تتعاون بشكل كامل لفتح معبر رفح وغيره من المعابر البرية. ولا غني عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ولا بديل لها لتزويد سكان غزة بالمساعدة الإنسانية الدولية. ونحث جميع الأطراف على إعادة التمويل الكامل للأونروا في أقرب وقت ممكن. ونرفض رفضا قاطعا حملة الهجمات الشرسة التي شنتها إسرائيل مؤخرا على الأونروا ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. ونرحب بالجهود التي تبذلها قطر ومصر والولايات المتحدة للتشجيع على إطلاق سراح الرهائن ونتوقع الإفراج السريع عن جميع الرهائن والمحتجزين وعودتهم المبكرة إلى ديارهم.

وعلى أساس القرار الذي اتخذ اليوم، يجب أن يواصل مجلس الأمن متابعة الحالة في غزة عن كثب، من أجل مزيد من الإجراءات عند الضرورة، وأن يكفل تنفيذ القرار تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب. وستواصل الصين بذل جهود حثيثة، مع جميع الأطراف، لإنهاء القتال في غزة مبكرا، وتخفيف الكارثة الإنسانية، وتنفيذ حل الدولتين.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): تدين إكوادور الهجمات الإرهابية في موسكو وتعرب عن تضامنها مع أسر الضحايا والشعب الروسي.

إن القرار الذي اتخذناه اليوم (القرار 2728 (2024)) تولد عن فكرة صاغها الأعضاء المنتخبون لإعداد نص يكون مقبولا لجميع أعضاء مجلس الأمن ويتيح للمجلس أن يتكلم في الوقت المناسب عن حالة إنسانية ما فتئت تزداد سوءا. وهذا هو السبب في قصر النص ومطالبته بوقف إطلاق النار في شهر رمضان مما سيمكن من تخفيف حدة الحالة التي يعيشها المدنيون، مع المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وشجب العنف ضد المدنيين وجميع أعمال الإرهاب، بما في ذلك، ضمنيا، الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها حماس في تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما يحيط النص علما بالجهود المضنية التي تبذلها قطر ومصر والولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق بين طرفي النزاع، والتي نأمل أن تكلل بالنجاح.

وقد صوتت إكوادور مؤيدة لهذا القرار، ويسرنا أن اتخذ. ونقدر المرونة التي أبداها جميع الأعضاء في هذه المناسبة في مواجهة حالة ملحة مثل الحالة في غزة. ويجب علينا جميعا الآن أن نكفل تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا وفعالا وفوريا.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تدين غيانا الهجوم الإرهابي الذي وقع في موسكو الأسبوع الماضي، كما تقدم تعازيها لحكومة روسيا وشعبها.

ويسر غيانا أن تمكن مجلس الأمن أخيراً من اتخاذ قرار يطالب بوقف فوري لإطلاق النار، وإن كان في شهر رمضان فقط، بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار (القرار 2728 (2024)). بعد أكثر من خمسة أشهر من حرب ترويع ودمار، فإن وقف إطلاق النار يمثل الفرق بين الحياة والموت بالنسبة لمئات الآلاف من الفلسطينيين وغيرهم.

يأتي هذا المطلب في وقت مهم، حيث يحتفل الفلسطينيون بشهر رمضان المبارك. وللأسف، فإن رمضان هذا العام مختلف تماما بالنسبة للفلسطينيين. فقد بدأ الاحتفال والناس يبكون على مقتل أحبائهم،وبينما تنهمرر القنابل والرصاص بشكل عشوائي من حولهم. واستهل ما مجموعه 000 17 طفل شهر رمضان وهم أيتام جراء هذه الحرب، وبدأت 000 70 أسر رمضان بلا منازل تأويها، فكلها أنقاض. ولحقت أضرار جسيمة بـ 000 290 منزل آخر. ونزح ثلاثة أرباع سكان غزة داخليا، بدلا من أن يكونوا في منازلهم، المكان المقدس الذي يصلون فيه عادة، ويتناولون فيه الإفطار ويتواصلون مع العائلة والأصدقاء خلال هذا الشهر المبارك. كما أنشهر رمضان وقت تتجمع فيه العائلات في الولائم الليلية ووقت تتقاسم فيه الطعام وغيره من النعم مع أقل الفئات حظا. ولكن بالنسبة للناس في غزة، هناك تجويع تسبب فيه الإنسان، ونحن نرى بالفعل أدلة على مجاعة تسبب فيها الإنسان. وكل ذلك والطعام متاح، ولكن يمنع إيصاله عمدا.

وتتضرر النساء والفتيات بشكل غير متناسب. ويمثلن غالبية القتلى. والأطفال والحوامل والمرضعات أكثر عرضة للوفاة بسبب الافتقار إلى التغذية الكافية. وفي الوقت نفسه، لا تزال معاناة أسر الرهائن المحتجزين في غزة تتزايد، حيث لا يوجد احتمال واضح لعودة

أحبائهم. ويعاني الفلسطينيون من نفس الألم في انتظار عودة أقاربهم المحتجزين في إسرائيل بشكل غير مشروع إلى ديارهم. وتشدد غيانا على المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وندعو أيضا إلى إطلاق سراح الفلسطينيين المحتجزين بشكل غير مشروع في السجون الإسرائيلية بدون محاكمة.

والحقائق التي يواجهها سكان غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تزداد سوءا مع مرور كل يوم، حيث تواصل السلطة القائمة بالاحتلال فظائعها. وبالنظر إلى هذه الوقائع وتوافق آراء أعضاء المجلس المنتخبين على أننا يجب أن نتصرف، تعاونت غيانا من دون تردد مع زملائنا الأعضاء المنتخبين لطرح هذا القرار من أجل وقف فوري لإطلاق النار، والإفراج غير المشروط عن الرهائن وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية. ونشكر في هذا الصدد منسق مجموعة العشرة المنتخبين، سعادة السفير بيدرو كوميساريو أفونسو، ووفد موزامبيق، على قيادتهم لهذه العملية. ونشكر أيضا زملاءنا في مجموعة العشرة المنتخبين وزملاءنا من بين الأعضاء الخمسة الدائمين على فعلالصواب أخيرا وبشكل جماعي من أجل الشعب الفلسطيني.

فقد طال انتظاره، ولكنه لا يزال الصواب الذي كان ينبغي فعله، لوضع حد للإهانات الموجهة ضد الشعب الفلسطيني. وما هذه إلا البداية. فالمهمة أمامنا الآن هي ضمان الامتثال الكامل لهذا القرار والقرارات السابقة، بما في ذلك القراران 2712 (2023) و 2720 (2023). وفي هذا الصدد، تدعو غيانا إلى التقيد الكامل بتلك القرارات.

أخيرا، سينتهي شهر رمضان المبارك في غضون 15 يوما فقط. ولذلك، من الضروري أن يضاعف فورا المجلس والجهات التي لها تأثير على الأطراف جهودهم من أجل التوصل إلى الوقف الدائم والمستدام لإطلاق النار الذي يدعو إليه هذا القرار، فضلا عن ضمان إطلاق سراح الرهائن وزيادة المساعدات الإنسانية زيادة كبيرة. إن هذه الإجراءات ضرورية جدا لإنقاذ الأرواح والبدء في إعادة إعمار غزة وإقامة دولة فلسطين الحرة التي يمكن أن تتعايش معها إسرائيل بسلام.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب سيراليون أيضا عن خالص تعازيها للاتحاد الروسي حكومة وشعبا في أعقاب الهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت في الأسبوع الماضي. إن الإرهاب والأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها أمور تستحق الإدانة ولا يمكن تبريرها.

إن النظر في القرار 2728 (2024) واعتماده بعدما شارك في صياغته أعضاء المجلس المنتخبون العشرة، بما في ذلك سيراليون، انبثق عن الحاجة إلى معالجة المحنة التي يكابدها الفلسطينيون حاليا في قطاع غزة، وخاصة خلال شهر رمضان المبارك الذي يعمه عادة السلام والمحبة والخشوع في العائلات والمجتمعات المحلية. وننوه بالنضال الجماعي للشعب الفلسطيني الذي يواجه شظف العيش والفقد والنزوح والجوع كل يوم. ومن هذا المنطلق، فإن القرار الذي اتُّخذ قبل لحظات بعدما بادر بتقديمه الأعضاء العشرة المنتخبون يستند إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مسؤولية مجلس الأمن في خطة الأمن الجماعي للأمم المتحدة.

وانطلاقا من الحاجة الملحة لعمل مجلس الأمن وفقا للولاية المسندة إليه، ولكن أيضا وفقا لما يمليه الواجب السياسي والأخلاقي، فإنه يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان تحترمه جميع الأطراف ويفضي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. ويجب أن يتوقف القتال. ويجب أن يتوقف القتل. ويجب إنهاء المعاناة والعقاب الجماعي. كما أن أطراف النزاع ملزمة باحترام طلب مجلس الأمن ومدعوة إلى التنفيذ الكامل للقرار 2728 (2024)، إلى جانب القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023).

إن الدول ذات النفوذ ينبغي أن تمارس الضغط اللازم على الأطراف لتنفيذ تلك القرارات. ونواصل دعم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة باعتبارها مكملة لجهود مجلس الأمن ومطالبه الواضحة. ويطالب أيضا القرار الذي اتخذ منذ لحظات بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الطبية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية، مذكرا بأن أخذ الرهائن محظور بموجب القانون الدولي.

ويطالب القرار أيضا بأن تمتثل أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بجميع الأشخاص الذين تحتجزهم. ويتعزز

هذا المطلب بتأكيد المجلس مجددا مطالبته بأن تمتثل الأطراف للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تحمي جميع المدنيين، وشجبه الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية والعنف وأعمال القتال الموجهة ضد المدنيين وجميع أعمال الإرهاب.

وبما أن نصف سكان قطاع غزة يواجهون نقصا حادا في الأغذية وخطر المجاعة الوشيك، فإن تشديد القرار على الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق تدفق المساعدة الإنسانية إلى المدنيين وتعزيز حمايتهم في جميع أنحاء قطاع غزة يكتسي أهمية بالغة. ويتعزز ذلك المطلب بتكرار المطالبة برفع جميع الحواجز التي تعترض تقديم المساعدة الإنسانية على نطاق واسع. ويهدف التركيز على احتياجات الفلسطينيين الإنسانية في قطاع غزة إلى استعادة كرامتهم الإنسانية. وبالمثل، يعترف القرار بكرامة الرهائن والمحتجزين.

وامتنعت سيراليون عن التصويت على التعديل الشفوي الذي اقترحه الاتحاد الروسي. وبينما تحيط سيراليون علما بالتفسير الذي قدمه الاتحاد الروسي، اضطر بلدي إلى ضمان أن يتحقق هدف المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار. ويؤثر النزاع على المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وبالتالي، يجب أن تفضي المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار ووقف الأعمال القتالية. ويجب أن يمهد وقف إطلاق النار الطريق لحل الدولتين لكي تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن واستقرار. وسنواصل عزمنا ودعمنا لحل الدولتين الذي يشكل السبيل الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء الاحتلال وحل هذا النزاع الذي طال أمده.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم خالص تعازي المملكة المتحدة في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في قاعة مدينة كروكوس بالقرب من موسكو. ونعرب عن عميق تعاطفنا مع أسر الضحايا الكثيرين.

وما فتئت المملكة المتحدة تدعو منذ فترة طويلة إلى هدنة إنسانية فورية تفضي إلى وقف مستدام لإطلاق النار دون العودة إلى الدمار والقتال والخسائر في الأرواح، باعتبارها أسرع طريقة لإخراج الرهائن وإدخال المساعدات. وهذا ما يدعو إليه القرار 2728 (2024) وما دفع المملكة المتحدة إلى التصويت لصالح القرار.

ولا تزال إسرائيل تقاسي من جراء الفظاعة الوحشية لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولا تزال حماس تحتجز رهائن أبرياء في غزة. وتملك إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وضمان ألا يتكرر هذا الهجوم أبدا. ونأسف لعدم إدانة هذا القرار الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتدين المملكة المتحدة تلك الهجمات بشكل لا لبس فيه.

ويحدد هذا القرار المطلب العاجل بالإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن ونرحب بالجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة لتحقيق تلك الغاية. ولا تظهر أي علامة على انحسار المعاناة الشديدة للمدنيين الفلسطينيين الأبرياء في غزة وتتكشف كارثة إنسانية أمام أعيننا.

ويبعث القرار رسالة واضحة وموحدة بشأن الحاجة إلى احترام القانون الدولي الإنساني وزيادة المعونة على وجه السرعة بسبل منها رفع جميع الحواجز التي تحول دون إيصالها. وقد كرر وزير خارجية المملكة المتحدة ورئيس وزرائها تلك الرسائل في اتصالاتنا مع رئيس الوزراء نتنياهو وغيره من كبار القادة السياسيين الإسرائيليين في الأسابيع الأخيرة. وندعو إلى تنفيذ هذا القرار فورا.

ونحتاج إلى تركيز جهودنا على تحديد السبل التي تمكّن من الانتقال من هدنة إنسانية فورية إلى سلام دائم ومستدام دون العودة إلى القتال. وهو ما يعني تشكيل حكومة فلسطينية جديدة للضفة الغربية وقطاع غزة مصحوبة بحزمة دعم دولية، وإنهاء قدرة حماس على شن هجمات ضد إسرائيل، وعدم تحمل حماس المسؤولية عن غزة وإيجاد أفق سياسي يوفر طريقا موثوقا به ولا رجعة فيه نحو حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، حيث تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): صوتت روسيا مؤيدة للقرار 2728 (2024) الذي قدمه الأعضاء العشرة غير

الدائمين في مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان أن يطالب مجلس الأمن، للمرة الأولى، الأطراف بالتقيد بوقف فوري لإطلاق النار، حتى وإن اقتصر على شهر رمضان.

ومما يؤسف له، أن ما سيحدث عقب ذلك لا يزال غير واضح، حيث يمكن تفسير كلمة "مستمر" بطرق مختلفة، وهذا أمر ذو دلالة كبيرة. فأولئك الذين يوفرون الغطاء لإسرائيل لا يزالون يريدون لها مطلق الحرية في التصرف. وإننا نود أن نُصدِّق أن هذه الصياغة ستُستخدَم لتحقيق السلام لا لتعزيز عملية إسرائيل اللاإنسانية ضد الفلسطينيين. وكان من الممكن أن تكون كلمة "دائم" أكثر دقة. ونشعر بخيبة الأمل لعدم اعتمادها، ولكننا لا نزال نعتقد أنه من الأهمية القصوى بمكان التصويت تأييدا للسلام.

ومع ذلك، يجب على المجلس أن يواصل العمل على تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وإننا نلاحظ أيضاً دعوة القرار 2728 (2024) إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

لقد كان يوم 22 آذار/مارس يوما مأساويا آخر في تاريخ مجلس الأمن، عندما جرت بالخداع والابتزاز محاولة لدفع المجلس إلى المسار الخطأ وحمله على اعتماد مشروع القرار S/2024/239، الذي لم يكتف بعدم تضمينه مطالبة مباشرة أو حتى دعوة لوقف لإطلاق النار، بل وفي الواقع أعطى أيضا، كما قال الممثل الدائم للجزائر في ذلك اليوم، رخصةً لمواصلة قتل المدنيين الفلسطينيين (انظر S/PV.9584). وهو ما كان لنا ولا لزملائنا الجزائريين أو الصينيين أن نسمح به.

ومنذ اليوم الأول للتصعيد في منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، ما فتئ الوفد الروسي يدعو أعضاء المجلس إلى الرد على التصاعد غير المسبوق للعنف بطلب واضح لا لبس فيه بوقف فوري دائم لإطلاق النار في قطاع غزة، وبذلك يفي بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

واليوم، أثناء التصويت على مشروع التعديل الشفوي الذي قدمناه ، رأينا مرة أخرى الوجه الحقيقي لزملائنا في مجلس الأمن، ورأينا بأنفسنا من أراد حقا إنهاء عملية إسرائيل اللاإنسانية لا مجرد تعليقها.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى ما يلي. إن ما حدث اليوم هو رد على من ينتقدون حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس. ولو لم تمارس روسيا والصين حق النقض في 22 آذار/مارس، لكان لدينا، بدلاً من نص قصير يمكن أن يوقف العنف في غزة، نصٌّ ضارٌّ اقترحته الولايات المتحدة لم يكتف بعدم المطالبة بوقف لإطلاق النار، بل منح إسرائيل في الواقع رخصةً لمواصلة أعمالها ضد الفلسطينيين، بما في ذلك في رفح.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أُذكِّر ممثلي الولايات المتحدة، الذين يتهمون المجلس مرارا بعدم إدانة الهجوم على إسرائيل ويلومون روسيا على عدم إدانتها للهجوم الإرهابي الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بأن وفد الولايات المتحدة أتيحت له الفرصة في 18 تشرين الأول/أكتوبر لاعتماد مشروع القرار البرازيلي S/2023/773 الذي كان يتوخى إدانة قاطعة لأحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وهدناً إنسانية. وعلاوة على ذلك، تضمَّن مشروع القرار هذا صياغة أصرت عليها واشنطن. وأذكر أيضا أن وفد روسيا امتنع عن التصويت على مشروع القرار البرازيلي، ولكن وفد الولايات المتحدة استخدم حق النقض لإحباط اعتماده. وعليه، لا يلومن إلا نفسه. ويجب ألا نواصل التطرق إلى هذه النقطة إلى ما لا نهاية، لأن إسرائيل ردت في الأشهر الستة التي مضت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على أعمال حماس، التي أدانها مرارا جميع أعضاء مجلس الأمن بصفتهم الوطنية، بارتكاب جرائم لا إنسانية وعقاب جماعي للشعب الفلسطيني، مما أسفر عن مقتل أكثر من 000 32 مدني بريئ، معظمهم من النساء والأطفال. وأدعو أعضاء المجلس إلى تصور ذلك.

وأود أيضا أن أذكِّر بأن روسيا أدانت فورا وبشكل قاطع ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولا داع إلى مواصلة التكهن بشأن ذلك الموضوع. وإننا نعرف من واقع تجربتنا ما هو الإرهاب الدولي. وللأسف، واجهنا مرة أخرى مظهرا شديد البشاعة من مظاهر الوجه الوحشي للإرهاب. ففي 22 آذار/مارس، أودى هجوم إرهابي في روسيا بحياة ما لا يقل عن 143 مواطنا بريئا قتلوا بالرصاص بدم بارد. وفي

تسعينيات القرن العشرين، واجهنا أيضا مظاهر الإرهاب وتكبدنا نتيجةً لذلك خسائر فادحة.

وإننا نعرب عن تقديرنا لدعم جميع الذين أعربوا عن تعازيهم لنا اليوم.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

إن الحالة الإنسانية في غزة كارثية، حتى خلال شهر رمضان المبارك، مع ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، واقتراب هاجس المجاعة، ولجوء ما يقرب من 1.5 مليون شخص إلى رفح، حيث يكافحون كل يوم من أجل بقائهم على قيد الحياة. ويخالجنا شعور بالحزن العميق على عشرات الآلاف من الأرواح التي أزهقت في النزاع، بدءا بالهجوم الإرهابي الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وبعد ذلك في الميدان.

ومن هذا المنطلق، من الضروري للغاية أن يطالب مجلس الأمن باحترام جميع الأطراف لوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان، يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار في غزة. ويجب علينا أيضاً نحن، أعضاء المجلس جميعاً، المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وكذلك ضمان وصول المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الطبية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية. ولهذا السبب، قدمت اليابان، بوصفها أحد المشاركين في الصياغة، القرار 2728 (2024). وإننا نرحب بتمكن المجلس من اتخاذ قرار اقترحه أعضاء مجلس الأمن العشرة المنتخبون اليوم.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد بقوة الجهود الدبلوماسية الجارية، ولا سيما المحادثات الرباعية، من أجل وقف لإطلاق النار في سياق إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين. ونرى أن وقفا لإطلاق النار يمكن أن يمهد الطريق نحو سلام واستقرار مستدامين في المنطقة، وهو ما يُعبِّر عنه المجتمع الدولي لنا كل يوم. وستواصل اليابان العمل في المجلس لتحقيق ذلك المسار.

وأستأنف الآن مهامي رئيساً للمجلس.

وأعطي الكلمة للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلَّم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن أعمق التعازي لشعب وحكومة الاتحاد الروسي، ولصديقي العزيز السيد فاسيلي نبينزيا ، في أعقاب الهجوم الإرهابي المروع في موسكو. ونعرب عن مواساتنا للأسر الثكلى، ونتضامن مع إخواننا وأخواتنا الروس في هذه الأيام الصعبة.

لقد استغرق الأمر ستة أشهر، وأكثر من 000 100 فلسطيني تعرضوا للقتل أو التشويه، و 2 مليون نازح ومجاعة حتى يطالب مجلس الأمن أخيرا بوقف فوري لإطلاق النار، وهو تصويت من أجل أن تسود الإنسانية، وتسود الحياة.

لقد توسل الفلسطينيون في غزة وناشدوا وصرخوا وبكوا ولعنوا وتضرعوا وتحدوا الصعاب للبقاء على قيد الحياة مرارا وتكرارا، ومع ذلك لا يزالون يواجهون الموت والدمار والنزوح والحرمان والمرض والمجاعة التي تسبب فيها الاحتلال. إنهم يتعرضون للقصف والحصار ويُدفَنون تحت أنقاض المنازل التي بنوها. إنهم يُقتلون في بيوتهم وفي الشوارع وفي المستشفيات وفي سيارات الإسعاف وفي ملاجئ الأمم المتحدة وحتى في الخيام. يجب أن تنتهي محنتهم ويجب أن تنتهي فورا، الآن. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تستعد العائلات لتناول الإفطار، مع غياب أحباء عن المائدة. وقد لا يجدون شيئا يضعونه على أطباق أطفالهم. في الواقع، لا توجد دار تأويهم. لا توجد مائدة يجتمعون حولها، ولا أطباق تملأ ولا طعام يسد الرمق. لقد فقدوا منازلهم، وفقدوا أحباءهم – بعضهم لا يزال محاصرا تحت الأنقاض. تخيل أن تكون والدا وبعض أطفالك تحت الأنقاض والبعض الآخر على قيد الحياة وتشعر بالانكسار، لكنك مجبر على المضي قدما من أجل الذين بقوا على قيد الحياة. بالأمس، احتفل المسيحيون الفلسطينيون "بأحد السعف" في الكنائس المحاصرة والمدمرة التي أصبحت ملاجئ في غزة. اجتمعوا محاطين بالموت ويصلون من أجل البعث. لا يمكن للأسر الفلسطينية أن تَحِدّ أو تتعافى. عليها أن تجد طريقة للبقاء على قيد الحياة ومساعدة ما تبقى من أفرادها على البقاء على قيد الحياة.

وعندما ترتكب هذه الفظائع في وضح النهار ضد المدنيين العزل، بمن فيهم النساء والأطفال، فإن الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله، الشيء الوحيد الذي ينبغي عمله – أخلاقيا وقانونيا وسياسيا – هو وضع حد لها. فلا يمكن أن يكون هناك مبرر لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وقبول أي تبرير لهذه الجرائم يعني التخلي عن إنسانيتنا وتدمير سيادة القانون الدولي بشكل لا يمكن إصلاحه.

قبل شهرين، قررت أعلى محكمة دولية، وهي محكمة العدل الدولية، أن هناك خطرا حقيقيا ووشيكا يتمثل في المساس الذي لا يمكن إصلاحه بالحقوق المعقولة للفلسطينيين بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وأمرت إسرائيل باتخاذ تدابير فورية فيما يتعلق بقتلها الجماعي والعشوائي للفلسطينيين، وحرمان الفلسطينيين من السلع الأساسية لبقائهم والتحريض على الإبادة الجماعية. وبدلا من تنفيذ أمر المحكمة الإلزامي هذا، ضاعفت إسرائيل من ارتكاب جرائمها.

لقد قال قادة أعضاء المجلس، بعبارات لا لبس فيها، أن إسرائيل مسؤولة عن المجاعة الجارية في غزة واستخدمت التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. ودعوا إسرائيل إلى عدم استخدام المساعدات الإنسانية كورقة مساومة. وتكلموا عن كارثة من صنع الإنسان، أي كارثة من صنع الاحتلال الإسرائيلي. ودعوا إسرائيل مرارا وتكرارا إلى وقف قصفها العشوائي وإنقاذ أرواح المدنيين، ولكن من دون جدوى. ودعوا إسرائيل مرارا وتكرارا إلى توفير ملاذ آمن للمدنيين. وبدلا من ذلك، هاجمتهم، حتى في المستشفيات وملاجئ الأمم المتحدة. وهاجمت إسرائيل المدنيين في نفس الأماكن التي طلبت منهم الانتقال إليها. قتلهم إذا بقوا وقتلهم إذا غادروا. والآن تواصل إسرائيل التهديد بعملية برية في رفح، حيث دفعت المدنيين وحصرتهم في حافة قطاع غزة، في محاولة أخرى لتهجير شعبنا قسرا.

وهاجمت إسرائيل الذين يطلقون تلك النداءات بدلا من الاستجابة لها. وهي تواصل تحريضها، بصفة خاصة، ضد الأمم المتحدة وأمينها العام، الذي نحييه هنا، ووكالاتها، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، شريان الحياة للفلسطينيين في غزة. فكتب وزير الخارجية الإسرائيلي أن الأونروا تتعاون مع الإرهابيين وأن الأمم المتحدة أصبحت، بقيادة أنطونيو غوتيريش، "هيئة معادية للسامية ومعادية لإسرائيل تأوي الإرهاب وتشجعه". فيجب علينا أن ندافع عن الأمين العام والأمم المتحدة.

فلذلك التحريض الفظيع عواقب واقعية على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في الميدان، الذين تستهدفهم الهجمات؛ الذين يقتلون ويعتقلون ويعذبون؛ والذين يتعرضون للإذلال والمضايقة. كما إن له عواقب واقعية على الفلسطينيين، حيث استخدمت إسرائيل هذا الموقف كذريعة لمنع المساعدات الإنسانية التي ستوزعها الأونروا. وحان الوقت لأن تؤدي كل تلك الإجراءات الإسرائيلية إلى رد فعل دولي جاد يفرض عواقب على تلك الجرائم، بدلا من مجرد إصدار مناشدات تواصل إسرائيل رفضها. فلا توجد إنسانية عندما يتم التعامل مع حياتنا على أنها مستهلكة، ولا توجد قواعد بدون إنفاذ. لقد عوملت إسرائيل كدولة فوق القانون لفترة طويلة لدرجة أنها تشعر بأنها لم تعد مضطرة للتواري عندما تتصرف كدولة خارجة عن القانون. إن معاناتنا، من التطهير العرقي إلى الإبادة الجماعية، سببها أعمال إسرائيل، ولكن أيضا الإفلات من العقاب الذي أتيح لها وحقيقة أن البلدان لم تتخذ تدابير حاسمة لوقفه. بل إن الكثيرين يواصلون وصف إسرائيل ومعاملتها كحليف، حتى في الوقت الذي ترتكب فيه تلك الفظائع.

إننا نعرب عن تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن ال 10 المنتخبين على تقديمهم القرار 2728 (2024). ونرحب باتخاذه. ونشكر الجزائر على تمثيلنا وجميع البلدان العربية في ذلك المسعى. ونحيي الوحدة العربية على مطالبتها بوقف فوري لإطلاق النار وعلى انتصارها. هذا يجب أن يكون نقطة تحول. هذا يجب أن يؤدي إلى إنقاذ الأرواح في الميدان. هذا يجب أن يشير إلى نهاية الهجمات والفظائع ضد شعبنا. أمة تقتل، أمة تجرد من ممتلكاتها، أمة تشرد. استمر ذلك لعقود الآن –

ولكن ليس على الإطلاق على هذا النطاق منذ النكبة وليس بهذا الشكل العلني. من الطنطورة إلى غزة، ومن عام 1948 إلى عام 2024، صمدنا وبقينا وانبعثنا، فقط لنواجه الموت مرة أخرى. يجب أن تسود الحياة في غزة. يجب أن تسود الحرية في فلسطين. منذ ستة أشهر وكل فلسطيني في غزة يتحمل معاناة وخسائر وآلام ومآسي لا توصف. ذلك يجب أن يتوقف الآن. إن الرهائن الفلسطينيين والضحايا الفلسطينيين ليسوا أقل استحقاقا للرحمة والتعاطف والغضب والتضامن. فيجب أن يُحَرَّرُوا من الخوف والعوز ومن الحصار والاحتلال ومن الموت والتجريد من الممتلكات.

ويجب لم شمل العائلات والبدء في التعافي، على الأقل من الجروح التي يمكن أن تلتئم بالفعل. ويجب أن تتاح لهم الفرصة لدفن أحبائهم، والحداد على مصابهم، وإعادة بناء ما يمكن إعادة بنائه. وحتى لو حدث وقف إطلاق النار الآن ورُفع الحصار الآن، فإن الأمر سيستغرق أجيالاً للتعامل مع الصدمة والدمار.

والآن وقد دعا المجلس أخيراً إلى وقف لإطلاق النار، ينبغي لجميع القوى أن تضافر جهودها للتأكد من إنفاذه. وأتقدم باعتذاري إلى الذين خذلهم العالم وإلى الذين كان من الممكن إنقاذهم ولكن لم يتم إنقاذهم. فلنقذ أرواح من نجوا رغم كل الصعاب. ولنخبرهم أن المساعدة في طريقها إليهم. ولنحاسب الذين تسببوا لهم في هذه المعاناة. فلننه هذا الظلم، ولننهه الآن. وكل هذا قد طال انتظاره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن خالص التعازي للشعب الروسي ولأسر جميع ضحايا الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع يوم الجمعة. ويجب إدانة الإرهاب دعلى الدوام بأشد العبارات.

لقد سارع مجلس الأمن على نحو مستوصب إلى إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم الجمعة في روسيا. كما أنه لم يتردد في إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع في إيران ضد مركز للشرطة في كانون الأول/ديسمبر الماضي (انظر SC/15534). ومع ذلك، لا يزال المجلس حتى يومنا هذا يرفض إدانة المذبحة الأوسع نطاقا والأشد وحشية التي تعرض لها الشعب اليهودي منذ محرقة اليهود.

وفي يوم الجمعة، قُتل ما لا يقل عن 137 شخصًا في قاعة مدينة كروكوس في روسيا على أيدي جهاديين متطرفين. نعم، قبل ما يقرب من ستة أشهر، قُتل نحو 400 شخص في مهرجان نوفا الموسيقي في إسرائيل على أيدي جهاديي حماس المتطرفين. لماذا يميز مجلس الأمن بين الروس الذين قُتلوا في حفل موسيقي والإسرائيليين الذين قُتلوا في مهرجان موسيقي؟ فالمدنيون، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، يستحقون أن يستمتعوا بالموسيقى في أمن وأمان، وينبغي أن يكون لدى مجلس الأمن الوضوح الأخلاقي لإدانة هذه الأعمال الإرهابية على قدم المساواة، وبدون تمييز.

وملمجلس رفض اليوم أيضا إدانة مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهذا عار. فالمذبحة التي نفذتها حماس هي التي أشعلت فتيل هذه الحرب. أكرر – المذبحة التي نفذتها حماس هي التي أشعلت فتيل هذه الحرب. وقد انقضى ما يقرب من ستة أشهر ولم يقم مجلس الأمن حتى الآن بإدانة المغتصبين قاتلي الأطفال الذين بدأوا هذه الحرب.

إن القرار 2728 (2024)، الذي اتُخذ للتو، يجعل الأمر يبدو كما لو أن الحرب قد بدأت من تلقاء نفسها. واسمحوا لي أن أضع الأمور في نصابها – إن إسرائيل لم تبدأ هذه الحرب، ولم تكن إسرائيل تريد هذه الحرب. وقد فكت إسرائيل الارتباط بغزة وانسحبت منها قبل 18 عامًا. وكنا نريد وقف إطلاق النار والتعايش. ويمكن للمرء أن يردد هنا شعارات ويزعم أنه يعرف نيابة عن الفلسطينيين ما يسعون إليه، لكن ذلك لن يجعلها الحقيقة أو الواقع. والممثل الفلسطيني هنا يكذب كذبا بينا عندما يقول إن شعبه يريد أن يعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وبالمناسبة، وكما يعلم المجلس على الأرجح، فهو لا يمثل حركة حماس، ولا يمثل شعب غزة. وهم لم يختاروه ليتحدث باسمهم. و زعيمه الرئيس عباس رفض حتى إدانة المذبحة، واستمر في دفع الأموال للإرهابيين.

وبعد انسحاب إسرائيل من غزة، انتخب الفلسطينيون حركة حماس، وهي منظمة إرهابية. وقد حوّلت حماس كل شبر من غزة إلى آلة حرب إرهابية تحت سمع وبصر الأمم المتحدة، بل ربما بمساعدة بعض وكالات الأمم المتحدة، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وشنت حماس هجمات متواصلة على المدنيين الإسرائيليين طوال السنوات الـ 18 الماضية، وأطلقت آلاف الصواريخ والقذائف على المدنيين بشكل عشوائي. واليوم، فإن حماس هي الحركة الأكثر شعبية بين الفلسطينيين، ووفقًا لكل استطلاعات الرأي، فإن الغالبية العظمى من الفلسطينيين – ليس فقط في غزة ولكن أيضا في يهودا والسامرة – يؤيدون المذبحة التي قامت بها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهذا هو الواقع الذي ينبغي للمجلس مواجهته ومعالجته.

وعلى الرغم من أن القرار لم يدن حماس، فإنه ينص على شيء كان ينبغي أن يكون هو القوة المعنوية الدافعة للنص. ذلك أنه يندد بأخذ الرهائن، مشيراً إلى أنه انتهاك للقانون الدولي. إن أخذ رهائن مدنيين أبرياء جريمة حرب، ولا جدال في أن هذا ما ارتكبته حماس. وكان ينبغي أن يكون إطلاق سراح الرهائن هو الأولوية القصوى. وعندما يتعلق الأمر بإعادة الرهائن إلى وطنهم، يجب ألا يكتفي مجلس الأمن بالأقوال فحسب، بل يجب أن يتخذ إجراءات – إجراءات حقيقية. ومن غير المعقول أنه عندما يتعلق الأمر بإطلاق سراح الرهائن، ما زلنا لا نرى سوى التقاعس. ولم يتخذ المجلس أي خطوة، باستثناء الكلمات الرمزية.

ولكن عندما يتعلق الأمر بالحالة في غزة، سارع المجلس إلى اتخاذ إجراءات، وعين منسقًا خاصًا وأنشأ آلية للرصد. وقد زار المجلس رفح للاطلاع على شحنات المساعدات بشكل مباشر، كما زار الأمين العام بالفعل معبر رفح مرتين. فلماذا لا يحظى رهائننا بإجراءات ملموسة؟ وما الذي فعله المجلس للإسراع في إطلاق سراحهم؟

وفي أعقاب اتخاذ المجلس للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، اللذين دعا كلاهما إلى إطلاق سراح جميع الرهائن، لم تتوقف حماس حتى للتفكير في الأمر ولو للحظة واحدة. ويجب أن يكون واضحاً جداً أنه ما دامت حماس ترفض إطلاق سراح الرهائن عبر القنوات الدبلوماسية، فلا توجد طريقة أخرى لتأمين عودتهم سوى من خلال عملية عسكرية. فمن ناحية، ينص القرار على أن أخذ الرهائن المدنيين انتهاك للقانون الدولي. ولكن من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن المجلس يعلم أن حماس لن تستجيب لدعواته بالإفراج عن الرهائن، فهو يطالب بوقف إطلاق النار.

توقفوا هنا لحظة وفكروا في هذا التناقض الأخلاقي. والمطالبة بوقف إطلاق النار دون اشتراطه بإطلاق سراح الرهائن ليست غير مفيدة فحسب، بل إنها تقوض الجهود الرامية إلى تأمين إطلاق سراحهم لأنها تعطي إرهابيي حماس الأمل في الحصول على وقف لإطلاق النار دون إطلاق سراح الرهائن. وكان ينبغي لجميع أعضاء المجلس التصويت معارضين لهذا القرار المخزي.

أين هي إجراءات المجلس؟ ولماذا لا يصنف حماس كمنظمة إرهابية؟ وحتى لو كان هناك أعضاء في المجلس هنا لن يتخذوا هذا الإجراء بسبب تحالفاتهم السياسية مع قيادة حماس، فأين الجهود الأخلاقية التي تُبذل لتعزيز هذا التصنيف؟

وأود أن أقترح نصاً بديلاً كان ينبغي أن يعتمده المجلس لو لم يكن منحازاً جدا ضد إسرائيل:

”ويشجب مجلس الأمن ويدين بشدة جميع تجاوزات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في حالة الانطباق، التي ارتكبتها جماعة... الإرهابية ...، بما في ذلك ممارسة العنف ضد المدنيين، وخاصةً النساء والأطفال، وأعمال الخطف والقتل وأخذ الرهائن والنهب والاغتصاب والاسترقاق الجنسي وسائر أشكال العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال وتدمير ممتلكات المدنيين...

”ويطالب مجلس الأمن [الجماعة الإرهابية] بأن توقف فورا وبشكل لا لبس فيه جميع الأعمال العدائية وكافة تجاوزات

حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وأن تنزع سلاح عناصرها وتسرحهم. ويطالب مجلس الأمن بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المختطفين الذين ما زالوا في الأسر ... ويقر مجلس الأمن بأن بعض تلك الأعمال قد يدخل في عداد الجرائم ضد الإنسانية...“ (S/PRST/2015/4، الفقرتان 1 و 2).

إنني لم أقم بصياغة هذا النص. لقد صاغه المجلس. هذا هو بيان رئيس مجلس الأمن الذي اعتمده المجلس قبل 10 سنوات عندما اختطفت بوكو حرام التلميذات في نيجيريا. ومن ثم، فإنني أسأل الأعضاء مرة أخرى: لماذا يمكن للمجلس أن يدعو بوكو حرام إلى إلقاء أسلحتها، ولكن لا يمكن مطالبة إرهابيي حماس القتلة بفعل الشيء نفسه؟ هل قيمة حياة الطفل الصغير كفير بيباس أقل من قيمة حياة طفل نيجيري؟ من المحزن أن أعضاء المجلس يدينون الهجمات الإرهابية في روسيا وإيران، ولكن ليس في إسرائيل، لنفس السبب. وبالنسبة للمجلس، فإن الدم الإسرائيلي رخيص. هذه مهزلة، وأنا أشعر بالاشمئزاز.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): السيد الرئيس، أتشرف بإلقاء هذا البيان نيابة عن المجموعة العربية

وأود أن أهنئكم وبلدكم الصديق اليابان على تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر وأعرب لكم عن الشكر لعقد هذه الجلسة.

وأتقدم بخالص التعازي لزميلي العزيز، السيد فاسيلي نيبينزيا، ولوفد الاتحاد الروسي بالكامل وللحكومة والشعب الروسي الصديق بخصوص الحادث الإرهابي الجبان الذي أسفر عن قتل وجرح العشرات من المدنيين. وندين بأشد العبارات هذا العمل الإرهابي وندين الإرهاب بكافة أشكاله وصوره.

تتقدم المجموعة العربية بالشكر للأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن على تقديم هذا القرار المركز والإنساني ٢٧٢٨ (٢٠٢٤) والذي تم اعتماده للتو من قبل المجلس والذي يدعو بشكل واضح وصريح إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان المبارك، يقود لوقف دائم ومستدام لإطلاق النار، ذلك كون هذا هو المطلب الأكثر إلحاحا وضرورة طالبت وتطالب بها المجموعة العربية والمجتمع الدولي كافة، لا سيما في ظل التدهور الخطير والكارثي للوضع الإنساني في غزة والذي لم يعد مقبولا ولا يمكن السكوت عليه أكثر من ذلك.

وتتوجه المجموعة العربية بالشكر والتقدير لكافة الدول الأعضاء في المجلس والتي انخرطت بإيجابية في المفاوضات المتعلقة بمشروع هذا القرار وتثمن موقف الدول الأعضاء التي صوتت لصالح هذا القرار الإنساني الملح.

ترحب المجموعة العربية باعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٧٢٨ (2024) الذي أعطى الأولوية للأبعاد الإنسانية في محاولة لإنقاذ مئات الآلاف من الفلسطينيين، الأمر الذي يعيد لهذا المجلس دوره في تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والاضطلاع بمهامه في صون السلم والأمن الدوليين وإيقاف حمام الدم في غزة.

كما تشدد المجموعة العربية على أنه يجب النظر إلى هذا القرار على أنه خطوة أولى يجب البناء عليها بقرار آخر ملزم ينص على الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار في قطاع غزة، وذلك لإلزام إسرائيل بالوقف الفوري غير المشروط للحرب التي تشنها على قطاع غزة.

وتؤكد المجموعة العربية أن الجهود الجارية للتوصل لاتفاق حول تبادل الأسرى والمحتجزين وإقرار هدنة لا يمكن أن تتعارض مع المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار، بل إن هذا المطلب يسهم في تسهيل وتعزيز هذه المساعي.

لقد ظل مجلس الأمن رهينا للحسابات السياسية والمصالح الضيقة التي تتجاهل الحق الإنساني والقانوني في الحفاظ على الأرواح وحقن الدماء وإيصال المساعدات العاجلة إلى مستحقيها دون عوائق، والتي هي من صميم مسؤوليات ومهام المجلس. إن اعتماد هذا القرار

اليوم من قبل المجلس جاء كاستجابة متأخرة للضحايا الفلسطينيين ولمطالبات العالم أجمع بالوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة. لذا، نرجو من خلاله أن يتم العمل الجدي بعدم الاكتفاء بوقف مؤقت لإطلاق النار، بل الوصول إلى وقف شامل وبشكل نهائي لإطلاق النار والسماح بدخول كافة المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق ووقف جريمة التهجير القسري التي تستهدف الفلسطينيين لاقتلاعهم من أرضهم ووطنهم. ويؤكد القرار أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تملك شيكا على بياض يتيح الاستمرار في ارتكاب المجازر اليومية بحق الأطفال والنساء ومنع دخول المساعدات الإنسانية وتهجير الفلسطينيين قسرا.

وتدعو المجموعة العربية للامتثال فورا للقرار الصادر اليوم وتحذر من مغبة إقدام الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ خططه بالهجوم البري على مدينة رفح، الملاذ الأخير لأكثر من 1.5 مليون نازح فلسطيني، الأمر الذي سيسبب كارثة إنسانية غير مسبوقة.

وفي الوقت الذي تجدد المجموعة العربية موقفها الرافض لسياسة الانحياز والتستر على مخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتوفير الحماية لها على حساب أرواح أكثر من 000 32 شهيد وأكثر من 000 72 جريح، معظمهم من النساء والأطفال، سقطوا في قطاع غزة خلال أكثر من خمسة أشهر فقط من العدوان الإسرائيلي الغاشم، فإن المجموعة ترفض وبشدة ازدواجية المعايير المتبعة والتي تطيل من أمد الصراع في ظل الفشل الذريع في تنفيذ أي قرارات متعلقة به منذ 75 عاما. كما تطالب المجموعة العربية مجددا بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران 2712 (2023) و 2720 (2023).

لم تكتف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بجرائمها وعدوانها وحرب الإبادة التي ترتكبها في حق السكان المدنيين في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، لا سيما النساء والأطفال، بل لقد صبت الزيت على النار من خلال انتهاجها سياسة التجويع بحق الشعب الفلسطيني لتزيد من رصيد جرائمها المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكها الصارخ. وعليه، فإن المجموعة العربية تطالب المجلس بمحاسبة إسرائيل على جرائمها وأن يتم فرض عقوبات صارمة على كافة المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، الذين يمارسون العنف ضد الشعب الفلسطيني أو يقومون بالتحريض عليه. كما أن على الاحتلال الإسرائيلي أن يتحمل تبعات هذا العدوان الغاشم والمجازر الوحشية ضد أبناء غزة وأن يتحمل مسؤولية إعادة إعمار ما دمرته آلته العسكرية الوحشية ودفع التعويضات لكافة الضحايا الذين سقطوا نتيجة هذا العدوان.

ختاما، تؤكد المجموعة العربية أنها ستواصل تحركاتها على المستويات كافة وفي كل المحافل حتى يتحمل المجلس مسؤولياته المناطة به وحتى يتم تنفيذ بنود هذا القرار المتمثلة في وقف إطلاق النار الفوري والسماح لكافة المساعدات الإنسانية بالمرور دون معوقات وحتى تتوقف سياسة التهجير القسري ضد الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة ومحاسبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على كافة جرائمها التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني.

كما تطالب المجموعة العربية كافة الدول والمنظمات الدولية بالاعتراف ودون إبطاء بالدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وقبول فلسطين كدولة كاملة العضوية بالأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، وذلك لإنهاء معاناة هذا الشعب وإرجاع بعض من حقوقه غير القابلة للتصرف والتي سُلبت منه على مدار العقود الماضية حتى يعيش الفلسطينيون في دولتهم المستقلة المعترف بها دوليا كاملة العضوية في الأمم المتحدة كغيرهم من شعوب العالم.

رفعت الجلسة الساعة 12/10.